العلاقات العراقية- الإيرانية
واثرها على منطقة الشرق الاوسط

م .م رحيم حايف كاظم السلطاني

المستخلص

جاءت هذه الدراسة لمعالجة واقع العلاقات العراقية – الأيرانية وأثرها على طبيعة الأستقرار بين البلدين على المستوى الأقتصادي والأجتماعي والسياسي من حيث أبراز الموقع الجغرافي لكلا البلدين ، وأتفاقيات الحدود والتجاوزات التي حدثت خاصة من قبل إيران بعد عام 2003 ، والتي تخطت حدودها الجغرافية مستغلة عدم الأستقرار في العراق . فضلا عن دورها في زعزعة الأستقرار في البلد لتراعي مصالحها الخاصة فقط على عكس علاقات الجوار وما يتصل بها من تكامل المصالح تمثلت مشكلة البحث بتساؤلات محددة حول طبيعة العلاقات بين البلدين والمشاكل الأقتصادية والسياسية الناتجة عنها ، لذلك سعى البحث لكشف طبيعةهذه العلاقات بما يخدم مصالح البلدين حاضرا ومستقبلا .وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي والتأريخي ضمن نظرة تقوم على أستشراق المستقبل في المدى البعيد وتوصل البحث الى جملة من النتائج لعل ابرزها قيام ايران بالتجاوزات على الحدود والحصص المائية وعلى آبار النفط ، فضلا عن دورها في التأثير على أوضاع البلد الداخلية وعملية صنع القرار السياسي فيه والتي ممكن ان تؤثر سلبا على طبيعة واهمية هذه العلاقات بين البلدين .

المقدمة:

لم تكن العلاقات العراقية – الايرانية سلسه وعلى وتيرة واحده من الود والعداء عبر التأريخ ،بل كانت تتخللها فترات من الحروب والتوتر والريبه والبرود ، حيث بلغت العداوة ذروتها للفترة من 1980 – 1988 كلفت البلدين خسائر بشرية واقتصادية كبيرة وبعد انتهاء الحرب اخذت تلك العلاقات تتحسن نوعا ما على الرغم من ان اجواء الثقة لا تزال معدومة بينهما ، فضلا عن ما تقوم به ايران من تدخلات ليس لها مبرر في شؤون العراق الداخلية خاصة بعد سقوط النظام السابق عام 2003 م .لذلك ركز البحث على دراسة العلاقات بين البلدين لما لها من اهمية كبيرة في استقرار المنطقة ويسعى البحث الى بيان اهمية تلك العلاقات وتطورها وفق رؤية جغرافية تحليلية تؤكد على حسن الجوار بينهما وتساعد على التعاون الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين البلدين حاضرا ومستقبلا .وقد تناولت الدراسة الموقع الجغرافي للعراق وايران وطبيعة العلاقات المكانية بينهما بما فيها التجاوزات الحدودية والمائية وأسباب الحروب ونتائجها عليهما ، كذلك الأحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 م وأثره على وضعية العلاقات بين البلدين وتوصل البحث الى جملة من النتائج لعل أبرزها التجاوزات الكبيرة من قبل ايران على العراق والتي ممكن ان تؤثر سلبا على هذه العلاقات وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

المبحث الاول
الإطار النظري للبحث

أولا :- مشكلة البحث:

1 – ما هي طبيعة العلاقات العراقية- الإيرانية ؟ .

2- ما هي المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تلقي بظلالها على حياة الشعبين العراقي والأيراني ومستقبلهما؟.

3- تسليط الضوء على تأثير ظاهرة عدم الاستقرار في برامج التنمية الاقتصادية بما ينعكس ايجابا على طبيعة هذه العلاقات حاضرا ومستقبلا .

ثانيا :-فرضيات البحث:

1- للحروب والتوترات السياسية اثر في عدم الاستقرار بين البلدين .

2- للموقع الجغرافي بين البلدين دور في إقامة علاقات إستراتيجية مشتركة.

3- للتحديات الاقتصادية والسياسية دور في عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبين إيران والعراق بشكل خاص .

4- لا علاقة لحالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بالتنمية الاقتصادية من خلال ضعفها وابراز قوتها.

ثالثا :- أهمية البحث:

تعود الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث إلى حداثته ومعالجته للعوامل والجذور السياسية والاقتصادية الكامنة وراء بؤر التوتر وحالة عدم الاستقرار التي تكمن في العلاقة العراقية الإيرانية ، والتي تؤثر على نحو أو آخر في عمليات التنمية الاقتصادية، وتلقي بظلالها عليها. وتبرز الأهمية العلمية لموضوع هذا البحث في النقاط الآتية :

1- إن ظاهرة الصراعات بين العراق وإيران ودورها في عدم الاستقرار في منطقة المشرق العربي تحظى باهتمام بالغ على مستوى الدارسين ومراكز الأبحاث في المنطقة والعالم.

2- أهمية إيجاد تفسير سببي يسهم في صياغة الحلول وأساليب العلاج لظاهرة عدم الاستقرار، وأهمية فهم الآلية التي تؤثر من خلالها هذه على منطقة الشرق الأوسط .

رابعا :- أهداف البحث:

1- يهدف البحث بالدرجة الأولى إلى توضيح العوامل والأسباب العميقة لظاهرة عدم استقرار بين البلدين وأثرها في برامج التنمية في منطقة الشرق الاوسط

2- التوصل إلى مقترحات وحلول لمعالجة المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأثرها في التنمية الاقتصادية.

خامسا :- منهج البحث:

1- المنهج التحليلي الوصفي: لوصف الظواهر وتحليل نتائجها الاقتصادية والسياسية وفق تسلسل زمني ضمن إطار نظرة موضوعية تقوم على التحليل واستشراف المستقبل في المدى المنظور.

2- منهج التفسير والاستنتاج : لتحليل الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، والمعلومات الجديدة المتاحة بصدده في الإطارالجغرافي و التاريخي.

سادسا :- حدود البحث:
1) الزمانية :- اهتم البحث بدراسة العلاقات بين العراق وإيران (1913- 2010)
2) المكانية :- اختصرت الدراسة على العراق وإيران وموقع كل منهما وتأثيره وتأثره بمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثاني
الموقع الجغرافي للعراق وإيران وطبيعة العلاقات بينهما
الموقع الجغرافي للعراق وإيران

أن دراسة الموقع لدولة ما ليس المقصود منه التحديد المجرد الذي يربط بين ارض الوحدة السياسية وبين معالم معينه ،أو مرتبطة بتحديدات فلكيه أو وصفيه وانما الجغرافية السياسية تهدف من وراء هذا التحديد أو الوصف إبراز القيمة الفعلية للموقع الجغرافي،لانه يعطي للدولة شخصية خاصة ويوجه سياستها باتجاهات معينه ،ويؤثر في قوتها وفي الكيفية التي تكون عليها مصالحها الحيوية وفي الدور الذي يمكن أن تمارسه في الوسط الدولي ،ولا يقتصر الآمر على ذلك وانما تتوقف عليه الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية منها التي تتخذها الدولة [1] . وقد يكون الموقع الجغرافي نقمة على الكثير من الدول وذلك بإدخالها في حروب مع دول أخرى وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول الحاجزة التي تقع بين دول متصارعة ،وقد يكون ذلك الموقع نعمة على الدول التي يكون موردها الوحيد أساس بقائها [2].

أولا :- موقع العراق الجغرافي

يقع العراق بالنسبة لخطوط الطول بين خطي 45 ، 38-45، 48 شرقا ويقع بين دائرتي عرض29,5 – 37,23 شمالا ، فيتحدد بها مدى البعد\عن خط الاستواء وعوامل اخرى لها علاقة بظروف المناخ السائد .ان العراق يقع بين مجموعة من الدول هي الكويت والسعودية في الجنوب والاردن وسوريا في الغرب وتركيا شمالا وايران شرقا ، ان حدود العراق مع ايران تصل الى 1280 كيلو متر ، وتركيا بحدود 377 كيلومتر .

---

(1) بيير رينوفان وجان باتيت ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ،ترجمة فايز نقش ، منشورات عويدات (د.ت)،ص 28 .
(2) عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ،مطبعة اسعد ، بغداد ،1976 ص273 .

والعراق على الرغم من صغر مساحتة يظم بين حدودة امثلة للاقسام الطبيعية الثلاثة التي يتكون منها سطح الارض،ففي الشمال والشمال الشرقي توجد منطقة الجبال الالتوائية الحديثة وهي جزء من سلسلة الجبال العظيمة التي تعبر اوربا واسيا ويوجد الى الغرب الامتداد الشمالي لهضبة شبه جزيرة العرب،وبين هاتين المنطقتين أي بين الجبال والهضبة يقع سهل العراق وادي دجلة والفرات العظيمان الترابط الطبيعي بين هذة التضاريس اتاح مرونة المواصلات بالقدر الذي يحقق الخدمات المناسبة ، باستثناء المنطقة الجبلية الشمالية والشمالية الشرقية فان طبيعتها الجبلية الوعرة جعلت منها قلعة يكاد يصعب اقتحامها(1) .اما موقع العراق بالنسبة للبحار والمحيطات ، فالعراق لايطل على بحار مفتوحة او محيطات واسعة الا في مناطق ضيقة ومساحة صغيرة هي شبه جزيرة الفاو في اقصى الجنوب من العراق الذي يطل على اقصى الشمال من الخليج العربي . خارطة (1وترتب على ذلك ان يتوجه للحصول على التسهيلات اللازمه لتجارته الخارجيه في مؤانئ اخرى ، اذا اراد ان يصل الى مؤانئ البحر المتوسط فلابد ان يمر بسوريا اوتركيا ، واذا اراد ان يصل الى خليج العقبه عليه ان يمر بالاردن ، واذا اراد ان يصل الى البحر الاحمر مباشرة فلابد ان يمر بالاراضي السعوديه وان اراد ان يصل الى البحر العربي و المحيط الهندي فلابد ان يمر بمضيق هرمز الذي تقع سلطنة عمان على الساحل الغربي وايران على الساحل الشرقي . خارطة (2)وفي عرف الجغرافيه السياسيه يجري التعبير عن الموقع الجغرافي بالنسبة الى البحار والمحيطات بطرق عدة منها احتساب النسبة بين الحدود البرية والحدود البحرية وطبقا للمعيار الحسابي يمكن عد العراق الذي يطل على الخليج العربي بدأ من رأس البيشه وحتى ميناء ام قصر بساحل لايتجاوز طوله 80 كيلو متر مقارنة بحدود ه البريه 3424 كيلو متر ، دولة برية أي ان العراق من الدول المقفله ارضا(2) .

---

(1)محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ، مصر ، مكتبة أنجلو المصرية ، 1995 ،ص 253.
(2)عبد الرزاق عباس،مصدر سابق،ص295.

ثانيا :الموقع الجغرافي لإيران

يترك موقع الجوار الجغرافي آثارا على العلاقات بين الدول المتجاورة ،سواء في وقت السلم أوفي الحرب ويمكن القول بصورة عامة تزداد احتمالية ظهور المشاكل كلما زاد عدد الدول المتجاورة (1). تحد إيران من جهة الشمال جمهوريات آسيا الوسطى ـ أذربيجان ، وأرمينيا وتركمانستان ـ إذ يبلغ طول حدودها (1740 كم)من مجموع حدود إيران البرية البالغة (5204كم) وبنسبة (33.43%) ، ويحدها من الشمال الغربي تركيا ويبلغ طول الحدود معها (470 كم)و بنسبة (9.0%)، أما من الغرب فيحاد دها العراق وبحدود طولها(1280كم)وبنسبة (24.59 %) في حين تحده من الشرق أفغانستان والباكستان بطول (837كم) و(877كم)وبنســـبة (16.08%)و (16.85%)لكل منهما على الترتيب ،جدول (1).

جدول (1)

أطوال الحدود البرية بين إيران ودول الجوار

ت	منطقة الحدود	طول الحدود كم	النسبة المئوية ٪
1	إيران ـجمهوريات آسيا الوسطى	1740	33.43
2	إيران ـ العراق	1280	24.59
3	إيران ـتركيا	470	9
4	إيران ـ افغستان	837	16.08
5	إيران ـ الباكستان	877	16.85
المجموع		5204	100

Encyclopedia of the Third World. Op.cit.p.839

(1) **نافع القصاب و زميلاه ، الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة بغداد(ب.ت)1986 ص37**

أن الحدود بين إيران ودول جوارها غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل تاريخية أكثر من كونها موضوعية ، فهي تعاني من عدة مشاكل حدودية أبرزها ادعاء إيران بتبعية جزر البحرين لها واعتراض إيران على تمثيل البحرين في أي مؤتمر أو هيأة ذات طابع دولي على الرغم من تنازل الشاة عنها عام (1970) بعد الاستفتاء الذي جراء في البحرين واحتلال جزر طنب الكبرى و الصغرى وأبو موسى (1)،وهناك عدة مشاكل حدودية مع العراق أبرزها مشكلة شط العرب[1]2)، و هناك اختلاف في وجهات النظر حول مياه ومنطقة بحر قزوين بين إيران وروسيا إذ كان يقتسمان مياه ومنطقة بحر قزوين المقابلة لهما مناصفة (قبل تفكك الاتحاد السوفيتي) ،أما بعد تفككه احتفظت إيران بنسبة (50%فيها) بينما رأت إيران أن على روسيا أن تعطي الجمهوريات الوسطى المستقلة عنها جزءا من حصتها التي تبلغ (50%)لا من حصة إيران ،فضلا عن ان هناك مشاكل حدودية بين إيران وأذربيجان التي تدعمها الولايات المتحدة على منطقة بحر قزوين [2] 3) .ومن هذا يتضح أن هذه المشاكل الحدودية من شأنها أن تضعف من قوة إيران ما لم تحل بحيث تكون موضع الرضا الكامل بالنسبة للدول المجاورة ، لاسيما وان هذه النزاعات يمكن أن تثيرها أطراف لها غايات و أطماع ومن ثم إدخال إيران في مشاكل هو في غنى عنها

(1) **دراسة عن جغرافية إيران ، بحث منشور على الشبكة الاستراتيجية في الانترنيت ص3.**
(2) **عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1999 ص141-144.**
(3) **التقاطعات السياسية في آسيا الوسطى ، بحث منشور على شبكة الانترنيت،ص1-2.**

ثالثا :-

العلاقات المكانية العراقية – الإيرانية

تتضمن العلاقات المكانية دراسة الحدود السياسية البرية – المائية المشتركة للدولتين ومدى قبولهما ووصف المظاهر المختلفة التي تسير معها ومشاكلها الجغرافية السياسية إن وجدت حتى نتلمس الحقائق الجوهرية التي تترك أثارها على سلوك الدولتين المتجاورتين بصورة أو بأخرى ، يستلزم الأمر تحليل خط الحدود الجغرافي ،أي إجراءات الدولتين التي قد تغير اللاند سكيب لتأثر المنطقة المكانية بالإجراءات السياسية التي تتخذها دولة واحدة منها :

فما هي معايير التي اتخذت لرسم هذه الحدود ؟

وقبل الإجابة لابد لنا من استعراض بعض التعريفات الواردة حول الحدود .

- خط الحدود وهو خط ليس فيه من الإبعاد إلا الطول يحدد مساحة الدولة ومجال سيادتها وسيطرتها .
- الحدود تحدد باتفاق الدول المعنية ، بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو قرارات تحكيم أو حيازات سكانية أو عوامل جغرافية أو مواريث تاريخية أو مقومات وطنية ، وتكون أكثر استقرارا إذا ما خضعت للتخطيط من قبل لجان ميدانية دولية مختصة ، لتحديد إقليم الدولة التي تمارس حق سيادتها عليها ، وتبسط عليها سلطتها قانونيا (1) .وتعد الحدود التي تمتد بين الدول بعضها وبعض من عمل الإنسان وهي من اجل هذا تعد ظاهرة بشرية وليست طبيعية ، وقد اتخذ الإنسان في أول الأمر الظاهرات الطبيعية كالأنهار والجبال حدودا للفصل بين الأراضي ، لأنها حواجز طبيعية تحول دون تقدم الجماعات البشرية ، ولكن قيمة هذه الحدود أخذت تقل بالتدريج لتطور العنصر البشري وتقدم الوسائل التي يلجا إليها الإنسان في مجموعة على غيره ودفاعه عن نفسه (2) .إما التخوم فهي عبارة عن مناطق أرضية ذات بعدين هما : الطول والعرض وتقع بين دولتين أو أكثر بسكانها ومنشاتها ، وكثيرا مايحدث نزاع مستمر بين الدول لضمها أو التوسع فيها ، وهي في كثير من الأحيان خالية من السكان بسبب عدم صلاحيتها للسكن ، مثل الظواهر الطبيعية كالجبال والأنهار والمستنقعات والبحيرات والغابات .وبما ان التخوم بشكلها القديم قد اختفت على الخريطة السياسية للعالم اذ

1

2

توسعت الدول فيها وتحولت نتيجة لذلك من التخوم الى خطوط حدود سياسية لذ لابد من الاشارة الى العوامل التاريخية التي احاطت الحدود العراقية الايرانية على النحو التالي :-

(1) **محمد محمود إبراهيم الديب ،مصدر سابق ، ص79.**
(2) **نافع القصاب ،مصدر سابق 1986 ، ص166**

اولا :- اتفاقيات الحدود :

إن تحديد الحدود بين العراق وإيران يستند إلى معاهدة ارض روم الثانية التي انعقدت بين الدول العثمانية والدول الفارسية عام 1847 ، برتوكول تحديد الحدود الذي وقع عليه في استانبول في 4 تشرين الثاني 1913 ، كل من وزير خارجية الإمبراطورية العثمانية والسفير الإيراني نيابة عن دولتيهما وكل من سفير بريطانيا وروسيا نيابة عن دولتيهما بصفتهما دولتين وسيطتين ، وقد أتمت اللجنة التي الفت لهذا الغرض تعيين خط الحدود على الأرض وبيان إحداثيات نقاطه على الخرائط وعلى الأرض من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب عام 1914 ، وأثبتت تفاصيل ذلك في محاضر 1914.[1]وعلى هذا كان يجب إن ينتهي الخلاف على الحدود بين الدولتين العثمانية والإيرانية ومن ثم بين الدولتين العراقية والإيرانية ولكن سرعان ما ترتبت بسبب هذه الحدود مشاكل كثيرة ، أدت إلى تغير في مسار العلاقات بينهما ويدعم ذلك التجاوزات الإيرانية المرتبطة بالمسافة الجغرافية من الحد السياسي عما كانت عليه .ونظرا لكثرتها وطول مسارها التاريخي وتوزيعها على مناطق مختلفة ، وتطوراتها الإقليمية والدولية ، نشير إلى أمثلة منها وعلى النحو الأتي :-

التجاوزات البرية :-

أنشأت إيران بالقوة وداخل الأراضي العراقية مخافر حدودية مثل :-

- البخيلة : يقع في قضاء قلعة صالح وقد انشأ داخل الأراضي العراقية على مسافة كيلو متر واحد من خط الحدود .
- كانت سخت : يقع في قضاء بدرة وقد انشأ داخل الأراضي العراقية بعيدا عن خط الحدود بمسافة ستة كيلو متران .
- تك تك : يقع في قضاء بدرة وقد انشأ داخل الأراضي العراقية على مسافة سبعة كيلو متران من خط الحدود.[2]

(1) **محمد متولي ، محمود ابو العلا ، الجغرافية السياسية ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1983 ، ص155.**
(2) **نافع القصاب واخرون ، مصدر سابق ، ص 166-167.**

ثانيا :- التجاوزات المائية :-

إن الدولة العثمانية قد تنازلت لإيران عن مدينة المحمرة العراقية ومرساها رغبة منها في حسم مشاكل الحدود ، وأصبحت حدود العراق تتصل بمستوى المياه المنخفضة في الساحل الإيراني في شط العرب كله ، عدا قسم محدود منه متاخم لميناء المحمرة ، (خرم شهر) ، عينه محضر القومسيون ، ومعنى هذا إن شط العرب كله باستثناء ماترك لميناء المحمرة جزء من العراق .[1] خارطة (3، 4)وبعد ذلك تنازل العراق لإيران عن جزء من اقليمه في شط العرب إمام عبادان . وقد استمرت إيران في مخالفاتها لإحكام المعاهدات وفي تجاوزها على العراق الواضحة في شط العرب ، مما يتيح لها فرصة الحركة بشكل أوسع ويظهر مكانتها وقوتها وبالتالي فرض سيطرتها عليه ، وهناك نماذج عديدة تظهر ماعانته الحكومات العراقية ولفترات مختلفة في اتصالاتها مع الحكومة الإيرانية ومجاورتها لهذا البلد مثل :-

- ميناء خسر أباد :- أبلغت الحكومة الإيرانية بمذكرة سفاراتها ببغداد في 7-5-1959 ، بأنها أعلنت إن (خسر أباد قد اعتبر ميناء بحريا تابعا لخرم شهر).
- مخالفات البواخر الإيرانية لتعليمات سلطات الموانئ العراقية.[2]

ومن هنا ينبغي علينا الإشارة إلى :-

اتفاقية الجزائر عام 1975

نتيجة لدعم إيران لثورة الأكراد في شمال العراق وفي 7-10-1973 بعد حرب تشرين مع الكيان الصهيوني بيوم واحد اقترح العراق على إيران إعادة العلاقات الدبلوماسية وتشكيل لجنة مشتركة لبحث مشكلة الحدود وسحب قوات الجانبين ، إلا إن المباحثات تعثرت لتسوى في اتفاقية الجزائر في آذار عام 1975 ، وقد تم اعتراف العراق فيها على إن الحدود في شط العرب في منتصف مجرى شط العرب ، مقابل عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية للعراق وإيقاف الدعم المادي والمعنوي للأكراد ، وفي آذار عام 1979 قامت الثورة الإسلامية في إيران وفي 7-9-1980 الغي العراق اتفاقية الجزائر عام 1975 لان إيران رفضت الالتزام فيها حسب ادعاء الحكومة وقتها ، وأعلن مجددا إن شط العرب ملك العراق بالكامل وان عربستان عراقية وعلى إيران إعادة الجزر الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) للإمارات العربية ، التي سبق إن احتلتها عام 1971 ، إضافة إلى تأكيد حقوقه في مياه الأنهار التي تنبع من إيران وتغذي الأنهار العراقية أو تصب فيها .[3] خارطة (5)

(1) **الجمهورية العراقية ، بغداد ، وزارة الخارجية ، حقائق عن الحدود العراقية الإيرانية ، كانون الثاني ، 1960،ص2.**
(2) **المصدر نفسه ،ص3.**
(3) **محمد احمد عقلة مؤمني،الحرب العراقية الايرانية دراسة في الجغرافية السياسية،1988 ، ص89.**

وأعلن عام 1980 الحرب ضد إيران على أنها قادسية جديدة تيمنا بالانتصار الكبير بتلك المعركة التي استطاع خلالها 12 إلف مقاتل عربي إن يسحق 120 إلف مقاتل فارسي في عام 637 ميلادي ، وقد اختفى بالفعل الحد السياسي بين الدولتين وانقلب إلى مسالة عسكرية بما يتضمن ذلك من قوات دفاع وتحصين واستحكامات وأسلحة ، وأصبح الحد العسكري هو الذي يؤدي وظيفة الفعل على خير وجه(1) .ويستشف مما تقدم ذكره تاريخيا إن حدود الدولتين اختفت وتغيرت على أسس ومعايير مختلفة هي :-

- حدود معترف بها دوليا وحدود متنازع عليها لسبب أو لأخر .
- حدود شرعية وحدود الأمر الواقع .
- حدود ثابتة وحدود متغيرة .
- حدود واصلة وحدود فاصلة .

وقد تمر هذه الحدود في مناطق خالية من السكان أو العكس ، أو أراضي مفتوحة نسبيا مثل الصحاري أو المستنقعات أو ظاهرات تضاريسية مثل الجبال أو قد تسير الحدود السياسية مع الأنهار .

ويمكن إن تكشف من الخريطة الجغرافية المناطق التي رسم فيها خط الحدود ، وشخصيتها الجغرافية المتجاورة والمشتركة أحيانا ، والتي نعتبرها مناطق الاحتكاك والنزاع بين الدولتين المتجاورتين في مناطق الحدود ويمكن تقسيمها إلى :-

1– الحدود البرية

يبلغ طول الحدود العراقية – الإيرانية 1300 كيلو متر ، تكون الحدود الأرضية البرية القسم الأكبر منها حيث تمتد لمسافة تبلغ 1220 كيلو متر والباقي وقدرة 80 كيلو متر هي حدود نهرية تتبع شط العرب. خارطة رقم (6).وقد أوضحت مصادر وزارة الخارجية العراقية عام 1981 ، واستنادا إلى معاهدة 1937 وبروتوكول الأستانة المعقودة في 4 تشرين الثاني سنة 1913 إن الحدود البرية تبدى (في الشمال من علامة الحدود رقم 37 على الحدود التركية الإيرانية الكائنة بالقرب من سردار بولاق على القمة الواقعة بين ارارات الصغير ارارات الكبير ثم يسير الخط من هذه النقطة نحو الجنوب حتى قناة حيين حيث نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر تواز الله .وعلى هذا الأساس هناك مسافة سياسية جغرافية تسمى حد سياسي مقاسة بالكيلو متران تمتد وتفصل بينهما ، ولا يمكن عبورها إلا بموافقة الدولتين ، لذا وجب الإلمام بظروف السطح المختلفة بالرغم من وجود صورة جغرافية لهذه الحدود من دراسات سابقة (2).

---

(1) **محمد احمد عقلة مؤمني ، مصدر سابق ، ص90**

(2) خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد 1970.

ويمكن تقسيم الحدود البرية إلى ما يأتي :-

1- المنطقة الجبلية :-

تقع اغلب هذه المنطقة في الجانب الإيراني حيث تمتد لمسافات بعيدة إما في العراق فتنحصر المنطقة الجبلية فقط في الجزء الشمالي الشرقي منه ، أي في القسم الشمالي من خط الحدود ، وترتفع بعض القمم الجبلية في هذه المنطقة بصورة عامة بين 5000-11000 قدم ، مما دفع الباحثين إلى تقسيمها إلى منطقتين :

- منطقة الجبال العالية بين 7000-11000 قدم
- منطقة الجبال المتوسطة بين 5000- 7000 قدم.

ويعد تاثير الحدود في هذه المنطقة على الحركات العسكرية لصالح إيران ، لان ذرى هذه السلسلة تسيطر على الجانب العراقي [1].

إن اختبرت لتادية هذا الغرض وعلى العموم تتميز هذه المنطقة بين الدولتين بما ياتي :-

أ- السكان

الأكراد الغالبية الساحقة بين السكان وقد تصل نسبتهم في بعض المناطق إلى 100%، ومن الممكن اعتبار سلاسل جبال حمرين الحد الجنوبي التقريبي لانتشار الأكراد في الجهات الشرقية والشمالية الشرقية من العراق [2].

إما في إيران فان الأكراد يتمركزون في الاقسام الشمالية الغربية والجهات الغربية من البلاد كما في اذربيجان واردلان ومنطقة مكرن وولاية كرمنشاه ولورستان.وبالرغم من اختلاف اللغة الكردية بالنسبة للناطقين بتا فان هناك اتفاق على لهجتين رئيستين هما اللهجة الشمالية واللهجة الجنوبية ، ويتكلم اللهجة الشمالية الأكراد الذين يسكنون شمال وغرب الخط الممتد في جنوب شواطيء بحيرة اورمية إلى منحني الزاب الكبير حتى التقائه بنهر دجلة ، إما اللهجة الجنوبية فيتكلم بتا بقية سكان كردستان [3].

---

(1) **سالم محمد بديوي ، الحدود العراقية الإيرانية ، دراسة جيوبولتيكية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية 1981.**

(2) **محمد حامد الطائي ، تحديد اقسم سطح العراق ، بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، المجلد الخامس ، حزيران ، 1969 ، ص28.**

(3) **خالدة رشيد المسعدون ، مصدر سابق ، ص9.**

على الرغم من هذا الافتقار الظاهري للتجانس اللغوي ، إلا إن فكرة اللغة المشتركة كجزء لا يتجزاء من الامة الكردية قوية بين المواطنين الأكراد ، ولايعد مصدر ضعف موروث فيهم ، وعند نقطة اخرى من الظواهر الاثنوغرافية اختلاف اكراد إيران عن اغلب اكراد العراق في اعرافهم الدينية المذهبية إلا إن ذلك لا يعتبر امرا اساسيا بينهم[1].ولا يترك أثارا على علاقاتهم وتطلعاتهم القومية. ونظرا للصعوبات التي تحيط بمفهوم دولة كردستان لذا تبقى اتجاهاتهم على العموم في رسم سياسة الحكم الذاتي في البلدان التي يتركزون فيها ، وتتضح صورة ذلك مؤخرا في سيادتهم على نطاق إقليمي من ارض العراق والمتصل باليابس الإيراني ، وهذا يشجع نظيرة الذي ينادي بالحكم الذاتي في إيران والصراع مع النظام السياسي الذي لايتقبل ذلك [2]. ويبقى التغير على مراكز القوى السياسية والعسكرية في الدول والتغير الذي يطرا على المنطقة (3).

ب- الأنهار :-

الأنهار عموما تمثل انعكاسا لظروف المناخ والسطح معا إلى حد كبير وتقع منابع مجموعة من الأنهار في المرتفعات الإيرانية وتصب في الأراضي العراقية ومن أهمها نهر الزاب الصغير ونهر ديالى ونهر الوند الخ خارطة رقم (7).

- الزاب الصغير :

يعد الزاب الصغير من الروافد المهمة لنهر دجلة ، وينبع من أراضي جبلية في إيران المحيطة بسهل لاهيجان التي تصل ارتفاعها 3200 متر فوق مستوى سطح البحر ، ويجري في سهل ضيق بموازاة الحدود العراقية الإيرانية نحو الجنوب الشرقي ثم نحو الجنوب الغربي ، ويدخل العراق شرق قلعة دزة شمالي منطقة دوكانم عند ملتقاة بوادي بأنة .

- نهر ديالى :-

يعد نهر ديالى من روافد دجلة المهمة ويتألف من رافدين أولهما رافد سيروان الذي ينبع من منطقة لورستان غربي إيران عند ارتفاع 2500-3000م فوق مستوى سطح البحر ، والرافد الثاني هو تانجرو الذي ينبع مجراه في مقدم مضيق دربندخان ، وعند هذا الالتقاء يتكون نهر ديالى الذي يلتقي مع نهر دجلة جنوب بغداد بحوالي 31 كيلومتر(4).

---

(1) **مركز البحوث والمعلومات ، الأكراد في العراق وإيران بعد الثورة ، بغداد ، 1984، ص5-6.**
(2) **محمد الدرة ، القضية الكردية ، بيروت ،دار الطليعة ، ص30-31.**
(3) **مركز البحوث والمعلومات ،مصدر سابق، ص5-6.**
(4) **وفيق حسين الخشاب واخرون،الموارد المائية في العراق ،ماهيتها-تعريفها-اصنافها-صيانتها،دار الحرية للطباعة والنشر،ص 87.**

إما مساحة حوضه فتبلغ 31896 كيلو متر مربع منها 7824 كيلو متر مربع تقع داخل الأراضي الإيرانية ، ويبلغ طول النهر 386كيلو متر ، ومعدل تصريفه السنوي 182م3/ثا ، إما معدل ايراده السنوي فيبلغ 5.74 مليار متر مكعب [1].

ومعنى هذا إن هناك علاقة بين المياه التي تصل إلى العراق وتتصل بحياة عدد من السكان ، ترتبط بالظروف الطبيعية والسياسية في إيران وسلوكها الدولي

ح- الثروة المعدنية :-

تنتشر ثروات العراق النفطية في معظم مساحة البلاد ، ومنها قرب خطوط الحدود الدولية مثل نفط خانه المجاور لحقل نفط شاه في جارتها اللصيقة إيران [2].

- **نفط خانه ونفط شاه:-**

يقع حقل النفنط المشترك عبر الحدود العراقية الإيرانية ، ويشطره نهر (ابي نفط) الفاصل بين الدولتين إلى شطرين الشطر الاول ويسمى بحقل نفط خانه الذي يبعد 35 كيلو متر عن جنوب شرقي مدينة خانقين في الجانب العراقي والشطر الثاني ويسمى حقل نفط شاه ويقع في الجانب الإيراني.

وقد دارت حول هذه المنطقة المشتركة مفاوضات بين الدولتين انتهت باتفاق الطرفين في 14 اب 1963 ، بالتعاون الفني في الحقلين باعتبارهما حقلا طبيعيا واحدا[3].

وعلى ضوء هذا الاتفاق نشات صناعات نفطية كيميائية فيها وخطوط للنقل بالانابيب طويلة للتصدير والتصفية .

د- طرق المواصلات :-

يمكن اعتبار هذه المنطقة الجبلية التي تمتد على الحدود العراقية الإيرانية حاجزا متصلا يفصل بينهما بشكل عام إلا أنها لاتخلو من بعض المنافذ التي تحدد الانتقال عبرها مثل :-

- طريق اربيل – صلاح الدين – شقلاوة ، وذلك في مصيف صلاح الدين الواقع فوق جبل صلاح الدين.
- طريق كركوك – جمجمال – السليمانية ، وذلك عند اجتياز مضيق دربندبازيان
- طريق بغداد- جلولاء – دربندخان وذلك قبل موقع سد دربندخان [4].

---

(1) **المصدرنفسة ، ص88.**
(2) **المصدرنفسة ،ص91-93**
(3) **حسن مجيد الدجيلي ، إيران والعراق خلال خمسة قرون ، بيروت ، دار الاضواء ، الطبعة الاولى ،1999 ، ص472-473.**
(4) **محمد حامد الطائي،تحديد اقسام سطح العراق ،بغداد،مجلة الجمعية الجغرافية العراقية،ج 5 حزيران 1969،ص 29.**

2- **المنطقة السهلية :-**

تأتي هذه المنطقة عقب المنطقة الانتقالية وتمتد في العراق لمسافات واسعة اكثرها تقع في إيران ، ويقتصر امتدادها على مساحة محدودة في القسم الجنوبي الغربي من إيران [1]، منعزلا عن داخل إيران بجبال البختياري من جهة الشرق وبجبال لورستان من جهة الشمال ، بينما ينفتح نحو العراق ويكون امتدادا طبيعيا لسهله في جهتي الجنوب والغرب ففي هور الحويزة مثلا لايعرف احدا إن مكانه في سهل العراق أو سهل (عربستان) ولهذا كان تاريخه السياسي والحضري وثيق الارتباط بتاريخ العراق ، فعناصر الحضارة العيلامية التي قامت فيه هي نفس عناصر الحضارة السومرية التي قامت في القسم المجاور له في جنوب العراق ، وقد ارتبط تاريخه السياسي بتاريخ سهل العراق منذ عهد سرجون الاكدي كجزء من الإمبراطورية الكبيرة التي كونها ، وليس ادل على ارتباطه بسهل العراق من إن غالبية سكانه من العرب ومعظمهم يرجع في اصله إلى قبائل عربية تسكن العراق[1].وارتبط سياسيا بفارس في عام 1924 عندما تغلبت قوات رضا شاه على الشيخ خزعل امير المحمرة رئيس قبائل ال محيسن واخذته اسيرا إلى السجن في طهران وقد تكونت هذه السهول بفعل رواسب حديثة طرحتها مياه انهار عديدة اهمها دجلة والفرات والدجيل (الكارون) والسويب (الكرخة) والمجاري المائية القادمة من المرتفعات الإيرانية عند التقائها بالسهل الرسوبي المنبسط.إما الاهوار والمستنقعات الواقعة بين العمارة والناصرية والبصرة ويمر في بعض منها خط الحدود فهي لم يتم ملؤها بالترسبات بعد [2]وبما إن الحدود عبارة عن خطوط ليست لها مساحة وقد لا يتعدى عرضها بضع سنتمترات أحيانا فهي ظاهرة سياسية لاجغرافية وقانونية شرعية ، علما بان هذه الشرعية قد لاتعترف بتا بعض الدول ، خاصة إذا كانت ليست على علاقات طيبةوعلى العموم اصبحت هذه الخطوط التي تشير نحو الجنوب تنتهي عند قناة الجينين حيث نقطة اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر تواز الله(3) ، إن امتداد خط الحدود

في المنطقة السهلية يحتوي على مساحات يابس وماء تتصل بحياة السكان الذين يعيشون في تلك المناطق ، وتعكس ظواهر بارزة هي :-

أ- الأنهار :-

من اكبر الأنهار في هذه المنطقة نهر الدجيل (الكارون) الذي ينبع من مرتفعات بختياري شمال الاحواز ويصب في شط العرب ، وهو نهر عميق المجرى سريع الجريان يزود شط العرب بكمية من المياه تصل إلى 27 مليار متر مكعب ، وهي أكثر من كمية المياه التي تصل إلى شط العرب من نهري دجلة والفرات مجتمعين ،

---

(1) **خالدة رشيد السعدون ،مصدر سابق،ص12.**

(2) **جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، الاعتداءات الفارسية على الحدود الشرقية للوطن العربي ،1960، ص49.**

(3) **محمد محمود إبراهيم الديب ، مصدر سابق ،ص540.**

ويجري إلى يمين الدجيل نهر السويب (الكرخة) التي تتجمع مياهه في مرتفعات بختياري (كرمنشاه) وتنتهي إلى مستنقعات واحواض تجد طريقها في النهاية إلى هور العظيم .

وهناك انهار اخرى مثل نهر الطيب الذي ينبع من جبال زاجروس في إيران ويصب في هور الحويزة ،ونهر دويريج الذي يتكون من مجاري الينابيع المائية والامطار في زاجروس الإيرانية [1].

وهذه الأنهار وغيرها يمكن إن تكون سببا للعديد من المشاكل بين العراق وإيران والذي حدث إن إيران قامت باستغلال مياهها في العراق ، وذلك بتحويل مجاريها من خلال انشاء السدود والخزانات عليها [2].

ب- الاهوار والمستنقعات :-

تولف منطقة الاهوار والمستنقعات جزءا كبيرا من منطقة الحدود العراقية الإيرانية ، اذ تغطي المياه خط الحدود تقريبا طول السنة ، وتمتد بين شمال مدينة العمارة وحتى منطقة الاحواز ، واهم اهوارها البستاني والجكة وهور الحويزة الذي يمتد لمسافة 100 كيلو متر طولا وبمعدل يزيد على 40 كيلو متر اتساعا ، وتقدر مساحته خلال موسم الفيضان بحوالي 2500-3000 كيلو متر مربع ، وتتنوع تسميته حيث يعرفه السكان في الجانب العراقي باسماء عدة ففي المشرح يعرف بهور السواعد ، وفي الكحلاء بهور العمارة وفي العزيز بهور النوافل ،بينما تسمى مياهه القريبة من إيران بهور الحويزة من قبل كافة السكان [3]، إما بشان تحديد خط الحدود في منطقة الحويزة فيبدأ من المحل المسمى ام الشر حيث يتصل هور الروف مع هور العظيم ، وتقع ام الشر إلى شرق محل اتصال هور المحيسن بهور العظيم على بعد 14.5 كيلو متر إلى الشمال الغربي من البساتين الواقعة في الدرجة 31 والدقيقة 43 والثانية 29 من العرض الشمال ، ومن ام الشر ينتهي الخط نحو الجهة الجنوبية الغربية لحد درجة 35 من الطول الغربي تقريبا في الطرف الجنوبي من بحيرة صغيرة تعرف باسم العظيم ايضا واقعة في هور العظيم على بعد مسافة قصيرة إلى الشمال الغربي من الشويب ، وفي هذه النقطة يواصل الخط سيره نحو الجنوب على محاذات الهور لحد الدرجة 31 من العرض الشمالي ويتبعه سائرا نحو الشرق تماما لحد النقطة الكائنة إلى الشمال الشرقي من كشك بصرة ، بحيث يتركز هذا المحل في الأراضي العراقية ،ثم يسير الخط في هذه

---

(1) **جمهورية العراق ، وزارة الخارجية ، مصدر سابق،ص 49.**

(2) **خالد العزي ، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، بغداد ، مطبعة شفيق ،1981، ص40-45.**

(3) **حسن الخياط ، جغرافية اهوار ومستنقعات جنوب العراق ، القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية ،1975،ص20-22.**

النقطة نحو الجنوب لحد قناة الجينين عند اتصال القناة المذكورة بشط العرب عند مصب نهر تواز الله [1].

وقد ترتب على وجود هذه الاهوار أهمية في إنماء الثروة السمكية فهي مكانا صالحا لعيش وتكاثر الأسماك [2].

ج- عربستان:-

هناك تركز سكاني بارز على خلاف مستقرات السكان الأخرى في إيران ، تنحصر في منطقة تمتد إلى الحدود العراقية الإيرانية ، وغالبية السكان من العرب في عربتان ، علما إن هذه التسمية قد أطلقها الفرس على بلاد الاحواز العربية وهي تعني في لغتهم بلاد العرب ، إما خوزستان التي اتخذت بدل عربتان فهي تسمية فارسية أيضا أطلقها الفرس بعد احتلالهم المنطقة.

ويقع هذا الإقليم في الجنوب الشرقي من العراق وفي الجنوب الغربي من إيران خارطة (8) وتفصلها عن إيران طبيعيا سلاسل جبلية شاهقة هي جبال زاجروس إذ يحدها من الشرق جبال البختيارية وجبال لورستان في الشمال الشرقي .

وتبلغ مساحة الإقليم 185 كيلو متر مربع نقصت إلى 159 كيلو متر مربع بعد استقطاع مساحات من أراضي الاقليم وضمها اى المحافظات الايرانية المجاورة وهي فارس واصفهان وكرمنشاه [3].

ويظهر من الوثائق إن عربتان كانت مستقلة تماما عن الحكومة الفارسية في اوائل القرن الثامن عشر.

---

(1) **وزارة الخارجية ، الحدود العراقية – الإيرانية، مصدر سابق ،ص151.**

(2) **مصدر نفسة ،ص107.**

(3) **محمد علي الداود ، احاديث عن الخليج العربي ، بغداد ، وزارة الإرشاد ،1960،ص16.**

ثالثا :-الحرب العراقية الإيرانية (1980/1988)

تعتبر فترة الحرب العراقية الإيرانية بمثابة المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأميركي في منطقة الخليج العربي من خلال تدعيم العلاقات مع العراق بعد سقوط نظام الشاه، فقد كانت إيران تزود إسرائيل بنسبة (60%) من حاجاتها النفطية [1]وقد أدت الحرب إلى انقسام العرب بين مؤيد للعراق (الأردن، مصر واليمن الشمالي والمغرب والسعودية والسودان ودول الخليج العربي) ومؤيد لإيران على اعتبار عدم جدوى الحرب (سورية وليبيا واليمن الديمقراطي الجنوبي)، وقامت السعودية ودول الخليج العربية بتقديم

الدعم المالي للعراق طوال الحرب لمساعدته بعد الانخفاض الكبير في عوائده النفطية، وطالبت مصر بتزويد العراق بمعدات وخبراء عسكريين وعمالة مدنية ليتفرغ العراقيون للخدمة العسكرية. وقد أغلقت سورية حدودها مع العراق وأوقفت أنبوب النفط العراقي عبر سورية، ووقعت اتفاقاً تجارياً مع إيران ضمن لسورية الحصول على النّفط لسنوات عديدة وبأسعار تفضيليّة.
وفي 20 تموز 1987م تمّ تدويل الحرب، فصدر قرار مجلس الأمن رقم (598) الّذي وافقت عليه العراق ولم توافق عليه إيران حتى عام 1988م. وبذلك انتهت الحرب بعد ثمانية أعوام كلّفت أكثر من مائتي مليار دولار إضافة إلى مليون قتيل وأكثر من (1.7) مليون جريح [5].إن عقد السبعينيات من القرن الماضي هو عصر الفورة المالية في العراق بسبب العوائد النفطية لعموم الدول النفطية، ففي عام 1979م وهو عام تسلم صدام حسين السلطة فعلياً في العراق كانت الفوائض المالية لدى العراق قد بلغت (26296) مليون دولار، وكان يحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على المستوى الإقليمي وقد بدأ صدام بانتهاج سياسات تسليحية ضخمة على حساب اعتبارات توجيه تلك الفوائض نحو تحقيق نهضة اقتصادية حقيقية في العراق، لذا نلاحظ بان العراق وبسبب توجهات قيادته السياسية، اندفع بسرعة كبيرة نحو سياسة تسليحية ضخمة أو ما

---

(1) **أنور عبد السلام، مصالح الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية السوقية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 68 ، نيسان 1982 ، ص411.**
(2) **جي ، بي – كيلي ، شبه الجزيرة والخليج العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، الجزء الثاني، بغداد ، 1984 ، ص632-644.**
(3) **خالد السرحاني ، ترسيم الحدود لعراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 111، كانون الثاني 1993،ص231-235.**
(4) **محمد موسى متولي ، حوض الخليج العربي ،الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1978 ،ص243.**
(5) **الجعفري، بشار. السياسة الخارجية السورية (1946 – 1982). ط1، دار طلاس، دمشق، 1987، 475 .**

يسمى بالإنفاق العسكري الذي يتضمن الإنفاق على الجيوش وشراء الأسلحة والمعدات الحربية وهنا سوف نستخدم تعبير عبء الدفاع الذي هو حاصل قسمة الإنفاق العسكري على الناتج القومي الإجماليGDP وعليه فان عبء الدفاع للعراق فاق عبء الدفاع للدول النامية وغيرها إذ إن المعدل السنوي لعبء الدفاع العراقي خلال فترة 1970-1980م كان (15.9 %) مقارنة بدول الشرق الأوسط (12.3 %)، و(5.9 %) للدول النامية و(5.2 %) لدول العالم الأخرى، إلا أنه بعد حدوث الحرب زاد عبء الدفاع بمقدار (29 %) عن مثيله في الشرق الأوسط وثلاثة أضعاف عبء الدفاع العالمي.وخلال الخمس السنوات من الحرب أي عام 1985م بلغ عبء الدفاع (41.7 %) وهذا يعني أن العراق كان ينفق (41.7 %) من القيمة الكلية للسلع والخدمات التي كان ينتجها. وكذلك احتل العراق من بين (144) دولة المرتبة الأولى من حيث حجم الواردات العسكرية(1) .وعليه فان النظام السابق كان يتجه نحو عسكرة الاقتصاد العراقي، وهذه العسكرة كان لها ثمن كبير تمثل بالتضحية بمرتكزات تحقيق تنمية اقتصادية في العراق. ولذلك فإن العراق قد بدد الفوائض المالية الناتجة عن العوائد النفطية التي تراكمت لديه خلال فترة السبعينيات على البناء العسكري والتسليح وخوض حرب لا مبرر لها .ويمكن إجمال الآثار والتداعيات التي تركتها الحرب العراقية ـ الإيرانية على الاقتصاد العراقي بالآتي:

1- أثرت الحرب كثيرا في الصادرات النفطية للعراق، بسبب عرقلة وصول الصادرات النفطية العراقية إلى العالم الخارجي عبر الخليج العربي، إذ انخفضت بنسبة (62 %) عن عوائد عام 1972م.
2- أثرت الحرب في الاقتصاد العراقي من ناحية استنزاف الاحتياطيات المالية، إذ بعد أن كان العراق يتمتع بالمرتبة الرابعة من حيث الفوائض المالية أصبح العراق يعاني من مديونية كبيرة بسبب نفقات الحرب، إذ انخفضت من (35) مليار دولار عام 1980م إلى الصفر عام 1985م.
3- أثرت أيضا في التجارة الخارجية للعراق حيث نلحظ بان العراق كان يتمتع بفائض في الميزان التجاري مع العالم الخارجي إلا انه بعد الحرب أصبح يعاني من عجز في ميزانه التجاري بسبب توقف الجهاز الإنتاجي والاتجاه نحو الاستيراد كثيرا خاصة في السلع الاستهلاكية إذ أنها ازدادت من مبلغ (4.79) مليون دولار عام 1979 ، حتى وصلت عام 1985 إلى (20730) مليون دولار .

---

1. **كورد سمان، أنطوني هـ. الحرب العراقية الإيرانية والأمن العربي في الأعوام 1984 – 1987(المضامين الإستراتيجية والخيارات السياسية). ت: نافع لبّس، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1991، (6).**

4- أثرت الحرب في تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي وقد شمل التدمير جميع المنشآت الاقتصادية والموانئ وتوقف خطوط التصدير، وكل ذلك أثر سلبا في الاقتصاد العراقي .
5- أضعفت الحرب معدلات الادخار، ومن ثم تبعه انخفاض في معدلات الاستثمار وهذا يعني حرمان العراق من ادخار (100) مليار دولار كان من الممكن استثمارها في أوجه التنمية المختلفة بل تم توظيفها في مجالات تصنيع عسكري لا مسوغ له، وبالتالي أثر في تكوين رأس المال في العراق وهذا بدوره أدى إلى عدم القدرة على الإنتاج ومن ثم تراجع النمو الاقتصادي في العراق.
6- تركت الحرب تداعياتها على التركيبة السكانية للشعب العراقي إذ تعرض الشعب العراقي إلى موجات القتل والأسر فضلاً عن حالات التهجير والهجرة، إذ إن جميع الإحصاءات أجمعت على اختفاء (900) ألف عراقي بين قتيل وأسير ومهجر ومهاجر(1).

وأخيراً يمكن القول إن الحرب العراقية الإيرانية أثرت في مجمل الاقتصاد العراقي وأسهمت في عدم تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في العراق أي عملية تأجيل التنمية ولمدة ثماني سنوات، فقد بلغت التكلفة الإجمالية للحرب نحو (1.079) مليار دولار، وكانت تستهلك سنويا (60%) من الناتج القومي الإجمالي الإيراني و(112%) من الناتج القومي الإجمالي العراقي، ومن ثم دخل العراق مرحلة أخرى ولمدة (13) سنة أخرى في حصار اقتصادي فرض بموجب قرارات الأمم المتحدة[2].

---

(1) **شمس، سمير. النفط حين يتحول إلى نقمة يضع العرب أمام خيارات مصيرية. موقع الشرق الأوسط الالكتروني. < http://www.asharqalawsat.com. 29/01/2007**

(2) **كريم، هيثم. آثار الحرب العراقية الإيرانية في التنمية الاقتصادية. جريدة الصباح، 29/1/2007.**

رابعا:الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية - الإيرانية

مرت العلاقات العراقية الإيرانية بعدة مراحل تميزت كل واحدة منها بسمات خاصة ، إلا أن الثابت فيها عدم الاستقرار بين البلدين الجارين المسلمين والذي يزداد في مرحلة معينة وينخفض في مرحلة أخرى ، حيث يتم تسويته باتفاقية لا يلبث ان يتجرد احد الأطراف من تلك الاتفاقية التي يرى انها مجحفة بالنسبة له وخاصة ايران.ففي عام 1971 قطعت العلاقات بين البلدين عقب احتلال ايران الجزر الاماراتية في الخليج العربي ثم توصلت الدولتان الى اتفاقية الجزائر عام 1975 ليتوصلا الى تخطيط نهائي للحدود بينهما ثم أخذت النزاعات تتصاعد بأعلان الحرب بين البلدين للفترة من 1980 – 1988 . وبعدما جاء أحتلال العراق للكويت في 2آب 1990 أنضمت إيران الى العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ومجلس الأمن على العراق . ثم بعد ذلك عادت الولايات المتحدة الأمريكية لأحتلال العراق عام 2003 ، حيث تسعى الى أمركة العالم ولو عن طريق الحرب الدائمة أو ما تسميه بالحرب الأستباقية والتي تدعي من خلالها الحق بالقيامبها متجاهله القوانين الدوليه التي تمنع الألتجاء الى الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي ، وهذا ما فعلته بالعراق ، حيث تم تغير نظام الحكم فيه ودمرت من خلاله بناه التحتية ومرتكزاته الأقتصادية تاركة فراغا سياسيا وامنيا أستغلته إيران بما يخدم مصالحها الأقتصادية والسياسية[1] . وقد قامت بتجاوزات حدودية كبيرة وخاصة على الشريط الحدودي للمنطقة الممتدة من قضاء بدرة ضمن حدود محافظة واسط بإتجاه جنوب العراق ، فضلا عن دورها بزعزعة الأستقرار في البلد من خلال أرسال مخابراتها وأجندتها الخاصه إليه كما أنها تجاوزت على مكامن وآبار النفط وخاصة نفط مجنون وبئر الفكه سنوات 2009- 2010 رغم تصاعد الاصوات الشعبية والعالمية وبعض الاوساط السياسية في البلد بمطالبة ايران عن هذه التجاوزات والتي ممكن ان تؤثر سلبا على طبيعة العلاقات بين البلدين ، فضلا عن قيام ايران بتغير المجاري المائية الداخلة الى العراق وتجفيفها والذي يحرم البلد من حقه الدولي بالاستفاده من هذه المياه للاغراض الاجتماعية والاقتصاديه والذي انعكس على طبيعة الاراضي الزراعية وتصحرها مما ادى الى هجرة سكانها وهذا ما تطمح اليه ايران [2] ولم تتوقف عند هذا الحد وأنما لها دور كبير وواضح على عملية صنع القرار السياسي في البلد من خلال انضمام بعض الساسة العراقيين الى جانبها وقد افرزت الانتخابات البرلمانية في 3/7/ 2010 إنعكاس واضح على تدخل إيران في شؤون البلد الداخلية من خلال تصريحاتها غير المبرره في إختيار نظام الحكم في العراق بما يتلائم مع مصالحها الأقتصادية والأجتماعية والسياسية .

---

1. **نور الدين هرمز وآخرون ، الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الأستقرار الأقتصادي ، بيروت ، 2007 ، ص 20 .**
2. **أحمد رياض ، الولايات المتحدة في ميزان الجيولوتيكي الغربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 59 ، بيروت ، 2010 ، ص 32 . ألاستنتاجات والتوصيات**

أولا :ألاستنتاجات :

1. لم تكن العلاقات العراقية - الإيرانية على وتيرة واحده من الود والعداء عبر التاريخ.
2. للحدود الجغرافية بين البلدين أهمية كبيرة من الناحية الأقتصادية والسياسية .
3. قيام إيران بتجاوزات كبيرة مستغلة ضعف العراق وخاصة بعد عام 2003 م .
4. من الجانب السياسي فسنجد ان شعوب هذين البلدين كانا من اقرب الشعوب لبعضهما أيام الأزمات السياسية.
5. تعتبر الثقافة الإسلامية المنحدرة لدى شعوب البلدين مادة أساسية للتعايش والتفاعل الثقافي والحضاري اذا ما تم قراءتها وفق مصالح الإسلام الحقيقية وموقف القرآن والسنة الحقيقية، وثقافة أهل البيت الإنسانية.
6. تعتبر العلاقات الاجتماعية بين البلدين جسورا لايمكن تجاوزها، حيث تؤدي الى بناء علاقات استراتيجية على المدى البعيد .

ثانيا : التوصيات :

1. حل المشاكل العالقة بين البلدين والتي كانت سببا للخلاف بينهما بالطرق السلمية .
2. الرجوع الى الامم المتحدة ومجلس الامن وخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود وأسباب الحرب العراقية – الأيرانية 1980 – 1988 .
3. خلق مناخ استثماري يستقطب فرص الاستثمار الاقتصادي بين البلدين لأغراض التنمية وتطويرها .
4. التنسيق المشترك بين البلدين لدخول السواح والزوار من والى كلا البلدين وأزالة كافة العراقيل التي تواجههم .
5. تبادل الخبرات العلمية والبحثية بين البلدين .
6. تسهيل عملية الأستيراد والتصدير والتبادل التجاري بين البلدين .

قائمة المصادر

1. أنور عبد السلام، مصالح الإستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي من وجهة النظر الأمريكية السوقية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 68 ، نيسان 1982
2. الجعفري ؛ بشار , السياسه الخارجيه السوريه (1946-1982). ط1 ،دار طلاس ، دمشق ،1987 .
3. ابو بكر الدسوقي،مؤتمر شرم الشيخ الدولي ومستقبل العراق،مجلة السياسة الدولية العدد159 القاهرة 2005.
4. التقاطعات السياسية في آسيا الوسطى ، بحث منشور على شبكة الانترنيت
5. الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، حقائق عن الحدود العراقية الايرانية ،كانون الثاني 1960.
6. بشير عبد الفتاح ، امريكا وايران – مواجهه ام مصلحه ، المجلة السياسيه الدوليه ، القاهره ، العدد 210 نيسان 2005 ، ص 169 .
7. بيير رينوفان وجان باتيت ، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية ،ترجمة فايز نقش ، منشورات عويدات (د.ت) .
8. حسن الخياط ، جغرافية اهوار ومستنقعات جنوب العراق ، القاهرة ومعهد البحوث والدراسات العربية ،1975
9. حسن مجيد الدجيلي ، إيران والعراق خلال خمسة قرون ، بيروت ، دار الاضواء ، الطبعة الاولى ،1999.
10. جي ، بي – كيلي ، شبه الجزيرة والخليج العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، الجزء الثاني، بغداد ، 1984

11. خالد السرحاني ، ترسيم الحدود لعراقية – الكويتية بعد ازمة الخليج الثانية ،مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد 111، كانون الثاني 1993
12. خالد العزي ، مشكلة الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران ، بغداد ، مطبعة شفيق ،1981.
13. خالدة رشيد السعدون ، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد 1970.
14. خليل العاني ،العراق في مفترق الطرق ،مجلة السياسة الدولية،العدد 157 القاهرة، تموز 2004.
15. دراسة عن جغرافية إيران ، بحث منشور على الشبكة الاستراتيجية في الانترنيت ص3.
16. سالم محمد بديوي ، الحدود العراقية الإيرانية- دراسة جيوبوليتيكة ، رسالة ماجستير ، المعهد العالي للدراسات القومية والأشتراكية الجامعة المستنصرية ، 1981 م، غير منشور .
17. سامح راشد،ايران وواشنطن،حسابات متداخلة وضغوط متبادلة،مجلة السياسة الدولية،العدد 158 القاهرة تشرين الاول ،2007
18. شمس ، سمير ، النفط حين يتحول الى نقمة يضع العرب امام خيارات مصيريه . موقع الشرق الاوسط الالكتروني ،2007.
19. فؤاد حمه خورشيد ،الدول القارية الحبيسة رؤيا جغرافية سياسية، مجلة الجمعية الجغرافية ،العدد(32)، السنة 1996 .
20. عبدالخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد – الحقائق والاوهام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 124 نيسان 1996 .
21. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1999
22. عبد الرزاق عباس ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتيكية ،مطبعة اسعد ، بغداد 1976 .
23. كريم ، هيثم ، اثار الحرب العراقيه الايرانيه في التنمية الاقتصاديه ، جريدة الصباح 29/1/2007
24. كورد سمان، انطوني ، الحرب العراقية الايرانيه والامن العربي في الاعوام 1984 -1987 (المضامين الاستراتيجيه السياسيه) ترجمة نافع لبس ، مركز الدراسات العسكريه ،دمشق ،1991
25. معتز محمد سلامه ، السياسة الخارجيه الامريكيه والازمة بين الرئاسة والكونغرس ، مجلة السياسه الدوليه ، العدد 124، نيسان 1996 .
26. محمد احمد عقلة مؤمني ،الحرب العراقية الايرانية دراسة في الجغرافية السياسية 1988.
27. محمد حامد الطائي ، تحديد أقسام سطح العراق ، بغداد ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، ج5،حزيران ، 1969
28. محمد موسى متولي ، حوض الخليج العربي ،الجزء الاول ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1978
29. محمد رياض ، الولايات المتحده في ميزان الجيبولوتيكي الغربي ، مجلة السياسة الدوليه ، العدد 159 ،بيروت ، 2010 .
30. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية ، مصر ، مكتبة أنجلو المصرية ، 1995دراسة عن جغرافية إيران ن بحث منشور على الشبكة الاستراتيجية في الانترنيت
31. مركز البحوث والمعلومات ، الأكراد في العراق وإيران بعد الثورة ، بغداد ، 1984 ،
32. محمد الدرة ، القضية الكردية ، بيروت ،دار الطليعة ،1966.
33. نور الدين هرمز ، واخرون ، الحروب العسكريه في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم عدم الاستقرار الاقتصادي ،2007.
34. نافع القصاب و زميلاه ، الجغرافية السياسية ، مطبعة جامعة ب